



Al-Yemenia University Journal
مجلة الجامعة اليمنية

النظام الانتخابي وتداعيات الصراع السياسي في اليمن دراسة تحليلية للعلمية الديمقراطية (1993م - 2009م)

د. علي مطهر العثري

أستاذ العلوم السياسية المساعد

عضو هيئة التدريس

مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية - جامعة صنعاء

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الانتخابات؛ باعتباره الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة في اليمن المعاصر.. وهو ما حددته أهداف الثورة اليمنية الواحدة سبتمبر وأكتوبر عامي 1962-1963م، ناقشت الدراسة المراحل التي ساد فيها الصراع؛ بسبب تفاوت إيمان القوى السياسية بمفهوم التداول السلمي وآليات المشاركة السياسية فيها..

وبينت الدراسة الظروف الزمانية والمكانية والمتغيرات الدستورية والسياسية والفكرية، التي سادت في كل تلك المراحل، التي كان لها الأثر البالغ على تحديث وسائل وآليات المشاركة السياسية، وتداول السلطة؛ من خلال النظم الانتخابية المعاصرة.. ثم ناقشت الدراسة المزايا والعيوب، وطرحته المعالجات الموضوعية التي تتناسب مع الخصوصية اليمنية.. وقد اعتمدت الورقة البحثية - في دراسة وتحليل النظام الانتخابي وتداعيات الصراع السياسي في اليمن - على (منهج تحليل المضمون) كونه يعنى بدراسة العلاقة بين النظام السياسي وشكل النظام الانتخابي للدولة..

كما اعتمدت الدراسة على (المنهج المقارن) في دراسة أشكال النظم الانتخابية للدولة؛ بهدف المقارنة بين تلك الأشكال، وإبراز المميزات والعيوب، واقتراح الأفضل..

وخلصت الدراسة إلى مناقشة نتائج الدراسة التحليلية؛ من خلال الفرضيات التي طرحت في مقدمة الورقة البحثية، إذ توصلت الدراسة إلى اقتراح أفضلية (النظام الانتخابي) الذي يمكن أن يحقق قدراً من القبول؛ لتتناسبه مع الخصوصية اليمنية..

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، وقدمت عدداً من التوصيات الموضوعية، التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب، في تلك المرحلة من التاريخ السياسي لليمن.

المطلب الأول

الإطار المنهجي للورقة

مقدمة:

إن نظام الانتخابات، هو الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة في اليمن المعاصر.. وهو ما حددته أهداف الثورة اليمنية الواحدة سبتمبر وأكتوبر عامي 1962-1963م.. إلا أن البلاد مرت بمراحل ساد فيها الصراع؛ بسبب تفاوت إيمان القوى السياسية بمفهوم التداول السلمي، وآليات المشاركة السياسية فيها.. وقد كان لظروف الزمان والمكان ومتغيراته الدستورية والسياسية والفكرية - التي سادت في كل تلك المراحل - أثرها البالغ، على تحديث وسائل وآليات المشاركة السياسية، وتداول السلطة؛ من خلال النظم الانتخابية المعاصرة، الأمر الذي جعل مراحل الصراع السياسي على السلطة تفرز وسائل متعددة، لا تتفق مع مفهوم المشاركة السياسية، القائمة على الآلية الانتخابية.. وبسبب عدم الالتزام بالعميات الانتخابية، تعثر مسار المشاركة السياسية.. ومع كل ذلك، فقد اتسمت المراحل المتعددة لمسار المشاركة السياسية بالتفكير الواقعي؛ من خلال الاستمرار في البحث عن الآليات المناسبة، لمقاربة حق الشعب في الاختيار الحر المباشر، عبر صناديق الاقتراع؛ باعتباره الطريق الآمن للتداول السلمي للسلطة، من خلال المؤسسات السياسية الدستورية، التي تجسد إرساء تقاليد العمل الديمقراطي الشوري.. وكان من أبرز مهام تلك المراحل، التركيز على صياغة أسس الدولة اليمنية الحديثة، وتحديد الملامح العامة للدستور اليمني؛ على طريق استكمال متطلبات قيام دولة النظام والقانون، التي كان ينشدها أحرار اليمن، والتي قامت من أجلها الثورة اليمنية، ورسمت أهدافها الستة (1) فجعلوا العمل الانتخابي وسيلة فعالة؛ لتجسيد الاختيار الحر المباشر إن دراسة الأزمات - في واقع الحياة السياسية في اليمن - تعطي معنى واحداً، وهو المحاولة الجادة للوصول إلى ما يحقق الرغبة الجامعة، التي تحقق الاستقرار السياسي؛ وبما يمكن الجهود الوطنية من إيصال اليمنيين إلى الطريق السديد، الذي يخرجهم من الصراع إلى التعايش السلمي؛ من خلال محاولة الوصول إلى الوسيلة المشروعة الوحيدة للتداول السلمي للسلطة، على اعتبار أن الانتخابات

- 1- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفروق والامتيازات بين الطبقات.
- 2- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسيها.
- 3- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- 4- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- 5- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- 6- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

هي الوسيلة الناجحة لتثبيت ضمان مشاركة الشعب، في الاختيار الحر لمن يمثله في مؤسسات الدولة، ويقود اليمنيين إلى عهد جديد، تتحقق فيه وحدة الدولة، وتتعزيز فيه السيادة المطلقة للدولة اليمنية الواحدة والموحدة، ويسود فيه الاستقرار السياسي الطريق الآمن للتنمية المستدامة التي ينشدها اليمنيون.. وهو ما يتطلب البحث عن النظام الانتخابي المناسب، الذي يعزز ويطور آليات الاختيار عبر الاقتراع المباشر إن الرغبة الجامعة لليمنيين في وسيلة الانتخابات، دفعتهم لتطوير وتحديث آليات العمل الانتخابي؛ من خلال الالتزام بإجراء الدورات الانتخابية: الرئاسية والنيابية والمحلية بهدف الوصول إلى التداول السلمي للسلطة وتأمين الإرادة الشعبية، وحق كل القوى السياسية في المشاركة في صنع القرار السياسي، الذي يحدد ملامح المستقبل المنشود.. فقد سلك اليمنيون المسار السليم في 17/7/1978م (1) وذلك بعودتهم إلى استلهم ماضيهم وتجارب أسلافهم الحضارية والإنسانية، التي مكنتهم من تحريك عجلة التنمية، وجنبتهم التدخلات الخارجية، ومكنتهم من بناء دولة النظام والقانون؛ من خلال الالتزام بإرساء تقاليد العمل الديمقراطي الشوري، الذي يجسد الإرادة الشعبية، ويضمن حق الاختيار الحر.. الأمر الذي يفرض علينا كباحثين أكاديميين أن نستشعر المسؤولية؛ من خلال إجراء البحث العلمي، الذي يقدم الرؤية العلمية التي تصون المشاركة السياسية الواسعة، ويعزز أهمية العمل الانتخابي وتحديث آلياته..

أولاً.. مشكلة البحث:

إن البحث عن نظام انتخابي مناسب لليمن، ليس ترفاً، ولكنه ضرورة تلازم الحياة السياسية.. وربما كان واحداً من أسباب الصراع السياسي على السلطة في الجمهورية اليمنية؛ ولذلك فقد شكل هماً وطنياً واسعاً في ذهن الباحث، وجعل بعض المفكرين والساسة يسعون لدراسة العمليات الانتخابية وآلياتها؛ بهدف معرفة المناسب منها لليمن، ويبحثون عن أسباب الصراع الذي عثرَ الالتزام بالانتخابات الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة، وفي هذا الإطار تسعى الورقة للإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

- هل النظام الانتخابي أحد أسباب الصراع السياسي في الجمهورية اليمنية؟
- هل نظام القائمة النسبية هو الأنسب لليمن؟
- هل النظام الانتخابي - المعمول به في الجمهورية اليمنية - يتضمن قصوراً، أسهم في تأجيج الصراع على السلطة؟

(1) الدكتور/ علي مطهر العثري - ورقة عمل بحثية بعنوان: تداول السلطة في اليمن وإرساء تقاليد الديمقراطية - دراسة تحليلية لتجربة السابغ عشر من يوليو 1978م - قدمت لندوة فكرية عقدت في 17 يوليو 2017م بمعهد الميثاق صنعاء 2017م.

- ما هي الآثار التي خلفتها التجارب الانتخابية التي جرت في الأعوام: 93، 97، 2003م في مجال التداول السلمي وإرساء التقاليد العمل الديمقراطي الشورى؟

إن الورقة البحثية ستحاول أن تجيب عن تلك التساؤلات؛ بهدف التوصل لنتائج تسهم في وضع المعالجات العلمية السليمة..

ثانياً.. إطار البحث:

أولاً.. الإطار المكاني: ستناول الورقة البحثية النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية، وتداعيات الصراع السياسي، وتركز على دراسة النظام الانتخابي الأكثر صلاحية لليمن.

ثانياً.. الإطار الزمني: تركز الورقة البحثية على دراسة مزايا وعيوب النظام الانتخابي في الفترة من 1993م إلى 2003م.

ثالثاً.. أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتمحور أهمية الورقة البحثية، في كونها تتناول النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية، وتداعيات الصراع السياسي، وتركز على دراسة النظام الانتخابي الأمثل؛ بهدف العودة إلى الوسيلة المشروعة للتداول السلمي للسلطة، عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر الطريق الآمن، لإنجاز الاستقرار السياسي، وإنهاء تداعيات الصراع.

رابعاً.. أهداف الورقة البحثية:

تهدف الورقة إلى تحليل نتائج النظام الانتخابي، المعمول به في الجمهورية اليمنية حول النظام الانتخابي، وحوارات القوى السياسية حول مسار التداول السلمي للسلطة في اليمن المعاصر، وكيفية العودة للعمل الانتخابي عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر.

خامساً.. فرضيات البحث:

تسعى الورقة البحثية لإثبات فرضيتين رئيسيتين هما:

1- أن النظام الانتخابي - المعمول به في الجمهورية اليمنية - لم يكن محل اتفاق بين القوى

السياسية؛ ما أسهم في تأجيج الصراع السياسي خلال المرحلة الانتخابية (1993-2003م)

2- إن التوافق على نظام انتخابي محدد، يعزز التداول السلمي للسلطة في الجمهورية اليمنية

سادساً.. منهج البحث:

يعتمد الباحث على العديد من مناهج وطرائق البحث العلمي، التي منها (المنهج التاريخي) الذي يعد من أقدم المناهج، ومن رواده المفكر والمؤرخ اليمني الحضرمي: عبدالرحمن بن خلدون؛ إذ يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر (1) كما اعتمد على منهج (تحليل المضمون) في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي؛ كون الظاهرة محل الدراسة تعتمد على الكتب والوثائق السياسية، وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات، ولأن هذا المنهج يُعنى بدراسة مضمون محتويات الورقة البحثية؛ بهدف تقديم تحليل منطقي يعتمد على مجموعة الإجراءات المتعلقة بالسلوك الانتخابي في اليمن المعاصر، بالإضافة إلى (المنهج المقارن) الذي يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين، يمكن أن تؤثر على نتيجة دراسة الباحث (2) إذ يُعنى بدراسة مقارنة لموضوعات الورقة البحثية، وكذلك المنهج (الإحصائي) إذ سيقف الباحث منه في دراسة العمليات الانتخابية من 1993 إلى 2006م من خلال ما صدر عن اللجنة العليا للانتخابات في اليمن.

سابعاً.. أدوات البحث:

استخدم الباحث العديد من أدوات البحث العلمي منها: الوثائق، والأدبيات، والكتب التاريخية، وتقارير اللجنة العليا للانتخابات.

ثامناً.. الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة - في موضوع النظام السياسي والدورات الانتخابية في اليمن كثيرة - منها كتاب (المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007م) (3) وهو دراسة للباحث ركزت على مسار تطور المشاركة السياسية في اليمن، واعتمدت المنهج التاريخي في متابعة تطورات التجربة الديمقراطية الشورية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن السلوك الديمقراطي التشاركي، هو الطريق الأمثل للاستقرار السياسي في اليمن، وقد أوصت الدراسة بأهمية توسيع قاعدة المشاركة السياسية في اليمن، وتحديث آلياتها.

(1) عبد الرحمن بن خلدون بن محمد بن خلدون الحضرمي - تاريخ ابن خلدون المجلد الثالث - مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت بدون تاريخ.

(2) أحمد الصباب - الأسلوب العلمي في البحث - جدة دار عكاظ للطباعة والنشر 1980م ص 60-61.

(3) علي مطهر العثري - تقييم التجربة الدستورية في الجمهورية العربية اليمنية دراسة ميدانية في الفترة من 1962م وحتى 1988م، جامعة الرياض - كلية العلوم الإدارية - قسم العلوم السياسية - بحث تخرج محكم حصل الامتياز وفاز بجائزة دله لعام 1988م.

دراسة تحليلية:

مقارنة فازت بجائزة (دلة) لأفضل الأبحاث في مجال العلوم السياسية بجامعة الرياض بعنوان (تقييم التجربة الدستورية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من 1962 إلى 1988م: دراسة ميدانية) (1) استخدم الباحث استبانة نفذها على الدارسين اليمنيين في جامعة الرياض، كما استخدم المنهج التاريخي في دراسة الجذور التاريخية للتجربة الديمقراطية اليمنية، منذ عام 1962م حتى إجراء انتخابات مجلس الشورى عام 1988م، وما تخلل هذه المرحلة من حدوث تغيرات جذرية في عملية التحول الديمقراطي باتجاه التداول السلمي للسلطة في اليمن.. وأوصت الدراسة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتفعيل العمل الديمقراطي عبر المؤتمر الشعبي العام، وتفعيل الخطوات العملية، على طريق إعادة وحدة اليمن (الواحد) الذي يحقق الإرادة الكلية لليمنيين كافة.

دراسة بعنوان:

(الحالة السياسية في اليمن المعاصر، ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية) دراسة تحليلية نقدية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27 أبريل 1993م (2) ناقشت الدراسة التطورات السياسية التي تلت الثورة اليمنية سبتمبر واکتوبر عامي 62 و1963م من خلال المنهج المقارن، وركزت على نتائج الأعمال الوحدوية، وقدمت دراسة مقارنة لنتائج الانتخابات النيابية الأولى 1993م، بينت حجم كل حزب سياسي في السلطة النيابية، وحجم كل حزب سياسي على المستوى الشعبي من خلال دراسة نتائج التصويت في سجلات الناخبين، وقدمت تقييماً شاملاً لكل القوى السياسية.

دراسة بعنوان:

التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح (3) تناول فيها الباحث الجذور التاريخية للتطور السياسي في اليمن عبر العصور المختلفة، وتتبع عملية البناء الانتخابي والاستراتيجي للدولة، متناولاً الأبعاد الاستراتيجية للأمن القومي لليمن الكبير؛ من وحي القدرات الاقتصادية، والتحكم في طرق التجارة العالمية من خلال المنهج التاريخي.. وركزت الدراسة على كيفية

(6) د/ علي مطهر العثري - المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007م الطبعة الأولى في 2008م، دار النشر مطابع التوجيه.

(7) علي مطهر العثري - الحالة السياسية في اليمن المعاصر ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية، دراسة تحليلية نقدية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27 أبريل 1993م دار المعرفة للطباعة والنشر - صنعاء 1993م.

(8) علي مطهر العثري - التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح - مطابع الكتاب المدرسي صنعاء 2000م.

بناء العلاقات الدولية، وتسخيرها لخدمة مصالح الإمبراطوريات اليمنية: المعينية والسبئية والحميرية.. والانطلاق لبناء الدولة اليمنية الرابعة التي انطلقت في 22 مايو 1990م والدورات الانتخابية التي جرت في تلك الفترة، وقدمت الدراسة توصيات عدة يجب تطبيقها؛ من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة.

دراسة بعنوان:

نظام الحكم في الجمهورية اليمنية للأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الكبسي، تناولت أسس ترسيخ قواعد الدولة اليمنية الحديثة من ناحية منهجية، وأكدت الدراسة على أهمية الالتزام بتطبيق قواعد الدستور على أساس الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة.. وأوصت الدراسة بضرورة التزام كل سلطات الدولة بتوفير الضمانات: القانونية والقضائية والإدارية؛ لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

دراسة بعنوان:

الانتخابات اليمنية والقائمة النسبية للدكتور/ عبد الجليل الصوفي استعرضت الدراسة القائمة النسبية، وبرامج الأحزاب السياسية في اليمن لانتخابات 2006م؛ وبذلك فإن جميع تلك الدراسات قد تعرضت للعمليات الانتخابية، إلا أنها لم تكن متخصصة في النظام الانتخابي فيما عدا دراسة الدكتور/ عبد الجليل الصوفي.. وبناءً على هذا فإن هذه الورقة البحثية، ستحاول إضافة ما من شأنه تقديم المفيد والنافع، في مجال النظام الانتخابية، الذي يتناسب مع خصوصية المكونات الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية.

عاشراً.. تقسيم الدراسة:

- المطلب الأول: يتناول الإطار المنهجي للدراسة.
- المطلب الثاني: يركز على تعريف مصطلحات البحث وأنواع الأنظمة الانتخابية.
- المطلب الثالث: يدرس النظام الانتخابي القائم في الجمهورية اليمنية.
- المطلب الرابع: يناقش النظام الانتخابي الأمثل للجمهورية اليمنية، والعوامل المؤثرة على اختيار النظام الانتخابي.
- الخاتمة واستشراف المستقبل

المطلب الثاني

أنواع الأنظمة الانتخابية

تعريف الانتخاب لغة:

إن البحث عن مصدر كلمة انتخاب في قواميس اللغة قاد الباحث إلى الآتي : نخب الفعل الماضي وتعني : أخذ نخبة الشيء، ويقال نخب قلبه نخباً، وتعني جبن، وانخب (بتسكين النون) تعني جاء بولد جبان، أما انتخبه فتعني : اختاره وانتقاه وأعطاه صوته في الانتخاب، والانتخاب يعني: الاختيار عبر صناديق الاقتراع، وهو إجراء قانوني يُحدّد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة؛ ليُختار - على مقتضاه - شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة لعضويتها، أو نحو ذلك، والمنتخب (بكسر الخاء) هو: من له حق التصويت في الانتخابات، أما المنتخب (بفتح الخاء) فهو : من نال أكثر الأصوات في الانتخابات (1) وجاء في لسان العرب لابن منظور: الانتخاب جاء من فعل : نخب ونخب: انتخب الشيء: أختاره والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبهم خيارهم، والنخب النزع، والانتخاب الانتزاع، والانتخاب الاختيار والانتقاء، وبناءً عليه فإن مصطلح الانتخاب: يعني انتزع أو اختار أو انتقى (2)

تعريف الانتخاب اصطلاحاً:

إن المقصود بالانتخاب اصطلاحاً هو: قيام المواطنين (الناخبين) باختيار البعض منهم؛ لتسيير أجهزة سياسية وإدارية معينة من خلال القيام بعملية التصويت.. ومصطلح انتخاب يقابله مصطلح (اقتراع) أي (اختيار) كما يستعمل مصطلح (تصويت) ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات، بمعنى إعلان الرأي في قضية معروضة.. والانتخاب هو: الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص، الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم أو الرئاسة نيابة عنهم.. وبذلك فإن الانتخابات هي الإجراء الرسمي لاختيار شخص ما لوظيفة رسمية، أو قبول أو رفض مقترح - أو حتى قرار سياسي ما - عن طريق التصويت.. بمعنى أنها وسيلة من وسائل صنع القرارات السياسية؛ لرسم ملامح المستقبل..

(1) المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية - القاهرة، 2004م ص607.

(2) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر، ص.

ويرى بعض الباحثين أن الانتخاب هو : اختيار شخص ما ليكون ممثلاً عن آخرين، وهو جزء أساسي من الديمقراطية التمثيلية (1) والانتخابات تعني أن يختار الناخب أحد الأشخاص أو أحد الخيارات أو المقترحات المتاحة له، فيما يتعلق بالأمور العامة للبلاد.. وتعتمد الانتخابات على وجود الخيارات سواء في المرشحين، أو في القرارات، وهو ضرورة من ضرورات العملية الانتخابية.. ويرى البعض أنها تلبية لحق من حقوق الإنسان، التي وردت في ميثاق حقوق الإنسان وهو "حق الإنسان وحرية في المشاركة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعيش فيه" والانتخابات هي الوسيلة العصرية للتعرف على رأي الأمة (2).

تعريف النظام الانتخابي:

النظام الانتخابي هو مجموعة التشريعات والقوانين المعمول بها، والتي ينتج عنها انتخاب الأداة السياسية الممثلة للشعب، وهي (مجلس النواب) والأنظمة الانتخابية تتنوع بتنوع الدول، وهو الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات - التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات العامة - إلى مقاعد للمرشحين أو للأحزاب، بمعنى أكثر تحديداً: إن النظام الانتخابي يخضع للمعايير الموضوعية، المتعلقة بالخصوصية الجغرافية والبشرية لكل دولة على حدة.. بما في ذلك الدول التي تنظم في اتحاد فيما بينها كالاتحاد الأوروبي، فإن الدول فيه تتخذ أنظمة انتخابية مختلفة تماماً بعضها عن بعض، وليس هناك نظام انتخابي محدد يمكن تطبيقه في كل مكان أو زمان.

إن أهم ما يميز أي نظام انتخابي، هو قدرته على تمثيل القوى السياسية الموجودة، والعاملة في المجتمع المعني تمثيلاً حقيقياً.. وكلما كان النظام الانتخابي قادراً على تمثيل أكبر لهذه القوى، كان نظاماً انتخابياً أكثر قوة وقدرة على تحقيق القبول الشعبي، الركيزة الأساسية لاكتساب الشرعية السياسية، والشعبية التي تعزز الوحدة الوطنية، وترسخ الأمن والاستقرار السياسي، وتضمن السيادة الوطنية في البلاد.

كما إن النظام الانتخابي في الحياة الديمقراطية، هو الأداة المحركة للحياة السياسية.. وهذا يعني أن كل نظام سياسي - في أي دولة - يحتاج إلى نظام انتخابي، يتناسب مع الخصائص البشرية والجغرافية للدولة، وتركيبتهما السياسية، والمرحلة التي تمر بها من تطورها السياسي.. وهذا ينفي الاعتقاد - الذي يسيطر على بعض القوى السياسية - أن نظاماً انتخابياً (بمعناه) هو الأفضل لتحريك الحياة السياسية وتحديثها؛ لأن النظام الانتخابي - الذي قد لاءم اليمن خلال المرحلة الماضية - قد لا يناسبها اليوم، وما

(1) فرانك بيلي _ معجم بلا كويل للعلوم السياسية - ترجمة: مركز الخليج للأبحاث 2004م ص221.

(2) محمد عبدا لله العربي- نظام الحكم في الإسلام - دار الفكر - بيروت 1968م ص84.

يناسبها اليوم قد لا يناسبها بالضرورة غداً.. ولما كانت عملية بناء الدولة اليمنية الحديثة، تتطلب قيام مؤسسات دستورية تعتمد الديمقراطية الشورية - التي ترسخ وجودها في الواقع الاجتماعي والسياسي عبر القانون والدستور - فإن النقاش يدور في الجمهورية اليمنية حالياً، حول النظام الانتخابي المناسب.. ويرى البعض إمكان الأخذ بنظام القائمة النسبية، أو اللجوء إلى حل وسط - والدمج بينهما - باعتماد النظام المختلط، الذي يعده البعض نظاماً مناسباً لليمن، خلال هذه المرحلة الراهنة من تعقيدات الحياة السياسية؛ لأن اختيار النظام الانتخابي ينبغي أن يحقق ظهور حجم القوى السياسية الحقيقية في المجتمع اليمني، ويجنبها الوقوع في إظهار خارطة سياسية هزيلة، لا معنى لها، ولا جدوى، ولا تحقق الشراكة المجتمعية الواقعية في الحياة السياسية الراهنة..

أهمية النظام الانتخابي في اليمن المعاصر:

تكمُن أهمية النظام الانتخابي، فيما يحدثه من الأثر الكبير على الوضع السياسي في اليمن؛ كونه يمكن صناع القرارات السياسية من تحديد المرشحين القادرين على كسب ثقة الهيئة الناجبة، ومن ثم تحديد الحزب السياسي الذي سيتمكن من تشكيل الحكومة؛ استعداداً لتنفيذ البرنامج الانتخابي.. خصوصاً أن النظام الانتخابي يتميز بالثبات النسبي الذي يصعب معه تغييره، الأمر الذي يحتم على صناع القرار النص عليه في الدستور.. وبالتالي فإن الدستور هو الذي يحدد شكل النظام الحزبي في اليمن، ونوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات، وما إذا كانت ائتلافية.. كما إنه يؤثر على سلوك النخب السياسية، ويحدد النظام الانتخابي، والطريقة التي تمارس من خلالها الحملات الانتخابية.. ويساعد على بناء التحالفات الوطنية؛ بما يخفف من حدة الصراع السياسي في المجتمع اليمني، ويعزز مبدأ المشاركة السياسية الشعبية.. وعند اختيار النظام المناسب - الذي يتجاوز الصعوبات المرتبطة بالمكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية - فإنه يسهل عملية التصويت بالنسبة للمواطن، إذا ما أدركنا إن المجتمع اليمني ما زال يعاني من ضعف الوعي السياسي وتكثر فيه الأمية.. وبناءً عليه نستعرض أنواع النظم الانتخابية فيما يلي:

أنواع النظم الانتخابية:

أولاً.. النظام الفردي للانتخاب: وهذا يركز على الأشخاص، أكثر من تركيزه على الأحزاب والبرامج.. هو نظام يفوز فيه المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات (الأغلبية النسبية أو البسيطة للأصوات) ولا يشترط بموجب هذا النظام حصول المرشح على الأغلبية المطلقة (50%+1) من الأصوات، وتقسّم فيه الدولة إلى عدد معين من الدوائر الصغيرة، ثم يتم اختيار فائز واحد عن كل دائرة انتخابية؛ من خلال قيام الناخب باختيار مرشح (واحد فقط) من المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع (1) كما هو الحال في الجمهورية اليمنية المكونة من 301 دائرة انتخابية (الآن) ثم تنتخب كل دائرة نائباً واحداً لتمثيلها في مجلس النواب، ولا يجوز للناخبين أن ينتخبوا أكثر من مرشح واحد.. ولهذا النظام الانتخابي مزايا وعيوب نوضحها فيما يلي:

أ- مزايا النظام الفردي

- يمكن الناخب من المفاضلة العملية بين المرشحين والتعرف الشخصي عليهم.. الأمر الذي يحقق له الاختيار السليم
- يحدّ من الإغراءات الحزبية، ويقلل من الضغوط المختلفة، أو احتمالات التأثير على إرادة الناخبين (2)
- يعطي فرصاً للأحزاب - أو المستقلين، أو الأقليات ذات الكثافة - في بعض المناطق للفوز بالدائرة الانتخابية
- سهولة إجراءاته - مقارنة بغيره - في فرز نتائج الانتخابات
- يفرز حزباً واحداً: يشكل الحكومة، ويحقق الاستقرار الحكومي الذي يحقق التنمية المستدامة
- يتمتع بالبساطة وسهولة الفهم في المجتمع الأقل تعليماً، ويدفع بالمعارضة نحو التكتل لمراقبة الحكومة، وإلزامها بتنفيذ برنامجها الانتخابي
- يمكن المستقلين من سهولة الترشح، ويعمق الصلة بين الناخبين وممثلهم في (مجلس النواب)
- يحدّ من قدرة الأحزاب المتطرفة، على الوصول إلى مجلس النواب

(1) طبق هذا النظام في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة والهند وغيرها.
(2) د/ نعمان الخطيب - الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري - دار الثقافة - عمان 2006م ص 319.

- يتيح للناخب اختيار الحزب واختيار الشخص في آن واحد.

ب- عيوب النظام الفردي:

- يقلل من إمكان فوز الأحزاب الصغيرة، التي لا تمتلك كثافة من الناخبين في كل الدوائر الانتخابية
- يقلل من إمكان فرض الأحزاب لمرشحين أكثر كفاءة وخبرة
- لا يتيح - للمرأة أو ذوي الاحتياجات الخاصة - الفرصة للفوز في الانتخابات
- يفرز حزبين سياسيين ويحفز على التحالفات الحزبية
- يمكن أن يؤدي إلى قيام حكومة الحزب الواحد
- يحرم الأحزاب المتطرفة والأقليات، من الحصول على تمثيلها في مجلس النواب

ثانياً.. نظام القائمة النسبية للانتخاب:

يقوم نظام القائمة النسبية، على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين، في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل.. وفكرة الانتخابات بنظام القائمة النسبية، هي التصويت على البرامج والأحزاب - وليس على الأشخاص - ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، إذ يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية، تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين على القائمة، ويفوز بالانتخاب المرشحون على قوائم الأحزاب؛ وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي في القائمة الانتخابية وفي هذا النظام تكون الدوائر الانتخابية أقل عدداً وأكبر مساحة، مثلاً بدل أن تكون الرجم في محافظة المحويت دائرة منفصلة تنتخب نائباً واحداً فقط، نضم إليها مجموعة من المديريات المجاورة لتشكل دائرة كبيرة، كأن تكون محافظة المحويت دائرة واحدة تختار 8 نواب مثلاً، وهنا سي طرح كل حزب - أو مجموعة أحزاب قريب بعضها من بعض، أو حتى مجموعة من المستقلين - قائمة بثمانية مرشحين للدائرة.. ثم تتنافس قوائم الأحزاب المختلفة، ويصوت الناخبون لاختيار القائمة التي تناسبهم، وبعد انتهاء الانتخابات، توزع مقاعد الدائرة على القوائم؛ بشكل يتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها، ويشترط عادة - لمنح القائمة مقعداً - حصولها على حد أدنى من الأصوات لا يقل عن 5% على سبيل المثال.. والانتخاب بالقوائم النسبية قد يتخذ شكل القائمة المغلقة أو القائمة المفتوحة.

1- القوائم المغلقة: القائمة المغلقة هي قائمة (ثابتة) لا يمكن للناخب تغيير ترتيب المرشحين، الذي

تم اعتماده من قبل الحزب الذي اعتمد القائمة

2- القائمة المفتوحة: أما القائمة المفتوحة فإنه يمكن الناخب من الاقتراع للأفراد المفضلين المرشحين على قوائم الأحزاب؛ إذ يقوم الناخب - بدل التصويت - بالاقتراع لمرشح فرد - أو لعدة مرشحين - للأحزاب؛ حتى يكتمل ملء كافة المقاعد، ويتم جمع الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الواحد، لتشكيل مجموع أصوات الحزب، وبناء على هذا المجموع، يتم توزيع المقاعد على الأحزاب، بحيث تكون نسبه المقاعد - التي يحصل عليها الحزب - قريبة من نسبة مجموع الأصوات، التي فاز بها مرشحو الحزب.

3- الفارق الأساسي بين القوائم المغلقة والقوائم المفتوحة: هي عند توزيع المقاعد على المرشحين؛ إذ توزع المقاعد في نظام القوائم المغلقة، بناء على ترتيب الأسماء في القائمة التي قدمها الحزب.. أما نظام القائمة المفتوحة، ففيه توزع المقاعد حسب ترتيب الأصوات التي نالها المرشحون، وقد يكون مختلفاً عن التوزيع الذي اقترحه الحزب؛ ولهذا النظام الانتخابي مزايا وعيوب نوضحها كما يلي:

أ- مزايا الانتخاب بنظام القائمة النسبية:

- يسهم في إفراز سلطة تشريعية، تضم ممثلين عن كل المكونات الحزبية في المجتمع؛ لأن النظام النسبي بمثابة الحافز للأحزاب السياسية، لتقديم قوائم متوازنة من المرشحين، يمكنهم من خلالها التطلع لدعم أوسع شريحة ممكنة من الناخبين
- يمكن المرأة من الوصول إلى المجلس النيابي بدون الحاجة إلى الكوتا
- يسهم في بروز أحزاب بعدد كبير إلى المجلس النيابي، بدلاً من حصره في عدد قليل من الأحزاب السياسية
- يسمح للأحزاب السياسية - التي تمتلك مشروعاً وطنياً لبناء الدولة - أن تعزز من مكانتها في المجتمع
- يقلل من إمكان تقديم الرشاوى - من المرشحين - في ظل استخدام الرشوة الانتخابية وشراء الأصوات والذمم؛ وذلك لاتساع مساحة الدوائر، وكثرة عدد الناخبين
- يشعر الناخب بأهمية صوته في الانتخابات؛ ما سيجعله يتمعن في الأشخاص، الذين سترد أسماؤهم ضمن القوائم المتنافسة في نطاقه الجغرافي، ولن يستطيع أحد تزيف وعيه

- لن يتمشى هذا النظام مع محدودية التربية السياسية والوعي الديمقراطي؛ لأن التنافس سيتمحور حول البرامج أكثر من تمحوره حول الأشخاص، وهو أمر سينعكس ايجابياً في اتجاه التركيز على نشر الوعي السياسي بين الأحزاب السياسية
- يسهم - إذا ما طبق وبجدية ونزاهة وبشكل سليم - في بروز تكتلات قوية في السلطة التشريعية، قد تدفع باتجاه حكومة ائتلاف وطني، تحول دون تعقيدات المستقبل
- الأخذ به سيخلق حراكا سياسيا جديدا في المجتمع، يختلف عن الحراك السياسي السائد في ظل النظام الفردي، الأمر الذي سيعمل على إنعاش الحياة الديمقراطية في البلاد

ب- عيوب نظام القائمة

- يسهم في ازدهار التعددية الحزبية، ويشجع قيام الأحزاب الصغيرة، ويؤدي إلى وجود حزبية معيقة في المجلس النيابي، وتعمل على عرقلة العمل الحكومي، ويضعف إمكان التوافق السياسي
- ينتج مجالس نيابية تضم نواباً ينتمون إلى عدد كبير من الأحزاب، وهو ما يعيق الوصول إلى قرارات حاسمة؛ بسبب الانشغال في المتاهات الجانبية التي تثيرها المعارضة، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل العمل التشريعي، ويعيق الحكومة عن تنفيذ برامجها
- مشكلة حسابات النتائج معقدة، بسبب التعامل معها وفقاً لعدد من الطرائق التي لا تقل تعقيداً
- يمكن الأحزاب من التلاعب بوضع القوائم الانتخابية واختيار المرشحين، خلافاً لرغبة الجماهير
- يمكن الأحزاب من خداع الجماهير؛ بوضع رموز مقبولة شعبياً على رأس تلك القوائم، ثم تكلمة القوائم بشخصيات ذات قبول ضعيف وإمكانات أقل
- يضيق حق الناخبين في اختيار مرشحهم، نتيجة لعدم قدرتهم على تغيير القائمة الحزبية
- يصعب مهمة الناخب في الاختيار، نتيجة سعة الدائرة وعدم المعرفة الكاملة بالمرشحين
- يكون بيئة صالحة، لتجمع بعض الكيانات السياسية الغريبة في أفكارها، والمتطرفة في نشاطها داخل المجلس النيابي؛ من خلال تجميع الأصوات، التي حصلت عليها في داخل الدائرة الانتخابية الكبيرة، الذي يمكّنها من الفوز ببعض مقاعد المجلس النيابي لإحداث زعزعة، وعدم استقرار داخل السلطة التشريعية، الأمر الذي يعيق النظام السياسي عن ممارسة مهامه الوطنية.
- إن دراسة النظم الانتخابية في أقاليم دول العالم، يعطي التشابه في النجاح؛ فنظام القائمة الفردية طبق في كل من: بريطانيا وكندا والولايات المتحدة والهند.. وحقق قدراً من النجاح، ورغم ذلك يظل للخصوصية الجغرافية والبشرية الدور المحوري، في قبول ونجاح أي نظام انتخابي، وهو ما يدفع الباحث إلى التعمق

في دراسة النظام الحالي في الجمهورية اليمنية؛ من خلال دراسة التجارب الانتخابية النيابية الثلاث - التي خاضتها اليمن - لتقدم الدراسة صورة علمية وموضوعية؛ بهدف الوصول إلى النظام الأمثل لليمن، والذي سنتناوله بالتفصيل في المطلبين التاليين من هذه الدراسة.

المطلب الثالث

النظام الانتخابي القائم في الجمهورية اليمنية

إن النظام الانتخابي القائم في الجمهورية اليمنية - والمتمثل في النظام الفردي - لا يعد النموذج الأمثل، كما هو شأن أي نظام انتخابي في بلد ما؛ وذلك بسبب عدم وجود نظام انتخابي ثابت، يمكن أن يطبق في كل زمان ومكان.. وبناءً عليه، فكل نظام انتخابي يحتاج إلى تحديث وتكييف.. بما يتناسب مع الخصوصيات الجغرافية والبشرية للدولة المطبقة له؛ بهدف تقييمه، وإظهار مدى صلاحيته - أو عدم صلاحيته - ومن ثم اقتراح إصلاحه، أو الاستبدال به بمعنى: هل النظام الانتخابي الفردي المعمول به حالياً، يتناسب مع خصوصية المكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية، ويعزز من فاعلية التداول السلمي للسلطة، ويسهم في إرساء تقاليد النظام الديمقراطي.. أم إنه سبب الصراع السياسي وتداعياته في اليمن خلال الفترة محل الدراسة؟ ثم ما هي العوامل التي غدت الصراع السياسي على السلطة في اليمن، وعملت على تسريع تداعياته؟

لقد تبين من خلال الدراسة: أن المشرع اليمني اعتمد - في اختياره للنظام الفردي - على المميزات التي استعرضتها الدراسة؛ على اعتبار أنها أكثر من العيوب، ولما يتمتع به من البساطة وسهولة الفهم في المجتمع الأقل تعليماً، ويدفع بالمعارضة نحو التكتل؛ لمراقبة الحكومة، وإلزامها بتنفيذ برنامجها الانتخابي. وبناءً على ذلك، تم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى (301: ثلاثمائة دائرة ودائرة) انتخابية، متساوية من حيث العدد السكاني.. ثم قسمت الدوائر الانتخابية إلى 5620 مركزاً انتخابياً؛ بناءً على المعيار السكاني، الذي يعني قسمة عدد السكان في المحافظة، على عدد الدوائر الانتخابية المقرة.. وكان نتيجة ذلك (49.733) لكل دائرة انتخابية كحد أعلى و(44.997) كحد أدنى، ويرى الباحث أن جزءاً من مشكلة الصراع السياسي على السلطة، يكمن في تحديد الدوائر الانتخابية؛ إذ اتضح ذلك من خلال سعي كل حزب سياسي، لتحديد الدوائر والمراكز الانتخابية وفق مصلحته الحزبية الآنية.. دون النظر إلى مستقبل الحياة السياسية في اليمن، الأمر الذي أظهر المطالبة بإعادة التقسيم للدوائر والمراكز الانتخابية - في ضوء المعايير الموضوعية - بعيداً عن التفكير الحزبي، أو تأثير القوى التقليدية المحلية، التي تسعى للحفاظ على

مصالحها؛ من خلال فرض التقسيم الذي تراه مناسباً لها.. ومن العيوب التي اعتوت تحديد الدوائر والمراكز الانتخابية - في كل محافظة - الاعتماد على التوافق والتراضي بين الأحزاب، كوضع استثنائي مؤقت.. وتنفيذاً لتراضي القوى السياسية، بدأت عملية القيد والتسجيل من 21 يناير إلى 19 فبراير 1993م واستمرت لمدة ثلاثين يوماً، استعداداً للانتخابات النيابية الأولى.

معايير حجم الأحزاب السياسية في اليمن:

تعتمد الدراسة على عدد من المعايير، التي تبرز حجم كل حزب سياسي في الجمهورية اليمنية على النحو التالي:

أولاً.. مشاركة الأحزاب السياسية في عملية القيد والتسجيل:

لقد تبين من تفاعلات الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية - مع عملية القيد والتسجيل للانتخابات النيابية الأولى - الحرص الشديد الذي أبدته في المشاركة العملية في لجان القيد والتسجيل، ومن ثم حشد الناخبين إلى مراكز القيد والتسجيل؛ للحصول على البطاقة الانتخابية، التي تمكن الناخب من ممارسة حقه في الترشح والتصويت في الانتخابات، وكذلك التفاعل الكبير في فترة الترشح والاقتراع؛ ونتيجة لتلك الجهود، فقد بلغ عدد الناخبين المقيدين في سجلات الناخبين 2.688.222 ناخباً وناخبة، و تبين أن إقبال المرأة لم يكن قوياً؛ نظراً؛ للظروف الاجتماعية، وحادثة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعدم القدرة على التحرك في أوساط النساء.. إذ تشير البيانات إلى أن نسبة المسجلات في 1993م لم تتجاوز 15%(1) من عدد النساء اللاتي لهن حق المشاركة السياسية في العملية الانتخابية.. والسبب هو ضعف التوعية السياسية في مجال المشاركة السياسية للمرأة؛ بحكم انصراف الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلى التركيز على التوعية - بشكل عام - على مراكز التجمعات الحزبية لأعضائها، وتجاهلت دور المرأة في كثير من المراكز الانتخابية؛ بحكم الظروف الاجتماعية في تلك الفترة، وضعف الوعي الاجتماعي، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط النساء، وبالذات في المناطق الريفية، رغم أن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، قد بذلا جهوداً لأبسطها في مجال توعية المرأة، بأهمية الحصول على البطاقة الانتخابية.. إلا أن الدعاية المضادة - التي قادها التجمع اليمني للإصلاح - كانت أكثر تأثيراً بسبب اعتماده على الجانب الديني والفتاوى، وهو ما أثر على نسبة مشاركة المرأة اليمنية - في الانتخابات النيابية الأولى - في الجمهورية اليمنية، فيما حاول التجمع اليمني للإصلاح - في الأيام الأخيرة من عملية القيد والتسجيل -

(15) محمد حسين الفرخ - معالم عهود الرؤساء الجمهورية - مرجع سابق ص92.

الدفع بالمرأة إلى مراكز القيد والتسجيل؛ للحصول على البطاقة الانتخابية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، بعد التأثير السلبي الذي مارسه في الأيام الأولى من عملية القيد والتسجيل، وأثر حتى على قدرته هو نفسه من الاستفادة من صوت المرأة كناخبة، بالشكل الذي كان يطمح اليه.

ثانياً.. مشاركة الأحزاب السياسية في عملية الترشح:

عندما اكتملت عملية القيد والتسجيل، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشح في 28 مارس 1993م (1) وقد فتح - لمدة عشرة أيام - الباب لتقديم طلبات الترشح إلى اللجان الأصلية في عموم الدوائر الانتخابية، البالغ عددها (301) دائرة انتخابية بالجمهورية اليمنية.. وبعد فحص طلبات الترشح، تم إعلان أسماء المرشحين - الذين تم قبول طلباتهم - وإعلان فترة للانسحاب لمن يرغب إلى 20 أبريل 1993م وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات العدد النهائي للمرشحين، إذ بلغ عدد المرشحين باسم الأحزاب والتنظيمات السياسية 1215 منهم 117 امرأة.. فيما بلغ عدد المرشحين المستقلين 1966 منهم 24 امرأة.. ومن هنا جاء القول بأن الانتخابات النيابية للجمهورية اليمنية، هي المعيار الأكثر كفاءة؛ لمعرفة واقع الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أعلنت نفسها، عقب إعادة اللحة اليمنية في 22 مايو 1990م والتي بلغ عددها 46 حزباً وتنظيماً سياسياً، باعتبار الانتخابات الكاشف الموضوعي عن حجم تلك الأحزاب، وهي معيار لقياس وزن وقوة تأثيرها على الوسط الجماهيري، وبناءً على ذلك فإن انتخابات 27 أبريل 1993م هي الحد الفاصل بين الفترة الانتقالية - التي كان تنظيمها بناءً على قواعد قانونية توافقية استثنائية مؤقتة - وبين الشرعية الدستورية القائمة على المؤسسات الدستورية ذات الثقة الشعبية.. وقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تقدمت بمرشحين 22 حزباً وتنظيماً سياسياً، وفيما يلي:

جدول للأحزاب والتنظيمات السياسية، التي تقدمت بمرشحين وبرامج انتخابية:

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المرشحين	ملاحظات
---	---------------------	--------------	---------

(16) تقارير اللجنة الفنية باللجنة العليا للانتخابات البرلمانية 1993م.

1	المؤتمر الشعبي العام	275 مرشحاً	
2	الحزب الاشتراكي اليمني	210 مرشحاً	
3	التجمع اليمني للإصلاح	189 مرشحاً	
4	حزب البعث العربي الاشتراكي	159 مرشحاً	
5	التنظيم الوحدوي الناصري	089 مرشحاً	
6	حزب رابطة أبناء اليمن	087 مرشحاً	
7	حزب الحق	065 مرشحاً	
8	تنظيم التصحيح الناصري	027 مرشحاً	
9	اتحاد القوى الشعبية	025 مرشحاً	
10	حزب جبهة التحرير	024 مرشحاً	
11	الجبهة الوطنية الديمقراطية	020 مرشحاً	
12	الحزب الناصري الديمقراطي	017 مرشحاً	
13	حزب التجمع الوحدوي اليمني	010 مرشحاً	
14	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	008 مرشحاً	

ثالثاً.. البرامج الانتخابية:

إن من المعايير الموضوعية لمعرفة حجم الأحزاب والتنظيمات السياسية البرامج الانتخابية؛ وذلك لأنها وسيلة كسب الهيئة الناجبة، إذ لا يكفي الإسهام بإيجابية في عملية القيد والتسجيل.. بل لا بد من صياغة البرامج الانتخابية، بما يحقق آمال وتطلعات الهيئة الناجبة، وقد تقدم بمرشحين دون برامج انتخابية (1) وفيما يلي

جدول بالأحزاب التي قدمت مرشحين ولم تقدم برامج انتخابية (2):

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المرشحين	ملاحظات
---	---------------------	--------------	---------

(17) لمزيد من الاطلاع على تصنيفات الباحث للأحزاب السياسية في اليمن يمكن الرجوع إلى كتابه الذي نشر في 2000م تحت عنوان (التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينة إلى عهد علي عبد الله صالح) مرجع سابق ص99 إلى 102.

(18) التقرير الختامي للجنة الفنية المقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات صنعاء 1993م.

1	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	6 مرشحين
2	الحزب القومي الاجتماعي	6 مرشحين
3	الرابطة الشرعية	2 مرشحين
4	الحزب الديمقراطي الثوري	2 مرشحين
5	مؤتمر التلاحم الوطني	مرشحاً واحداً
6	الحركة الديمقراطية	مرشحاً واحداً
7	الجبهة الديمقراطية	مرشحاً واحداً
8	منظمة حزب البعث العربي	مرشحاً واحداً

في حين أن بقية الأحزاب - التي أعلنت نفسها عقب إعلان قيام الجمهورية اليمنية، وإعادة وحدة اليمن - لم تتقدم لا بمرشحين ولا برامج انتخابية، وقد بلغ عددها 22 حزباً وتنظيماً سياسياً (1) وهي:

1- الطلائع الوحدوية الناصرية.

2- تنظيم الصقور الناصري.

3- حركة النهضة.

4- حزب الأحرار الدستوري.

5- جبهة قوى الوحدة اليمنية.

6- حركة التوحيد والعمل الإسلامي.

7- حزب المنبر اليمني الحر.

8- الحزب الجمهوري.

9- اتحاد القوى الثورية الإسلامية.

10- حزب الله.

11- حزب الشورى.

12- تنظيم طلائع اليمن.

13- حزب السلام.

14- حزب المهاجرين الأحرار.

15- القيادة الثورية الناصرية.

(19) يعود السبب في ذلك إلى التطبيق العملي لنصوص قانون الانتخابات العامة رقم 41 لسنة 1992م.

16- الجبهة الشعبية للإنقاذ.

17- الحزب الإسلامي الديمقراطي.

18- التنظيم العربي الإسلامي الناصري.

19- منظمة فتیان اليمن.

20- جبهة التصحيح الثورية.

21- منظمة المرابطين الناصريين.

22- الحزب الديمقراطي الثوري.

رابعاً.. المقاعد النيابية في مجلس النواب المنتخب:

لقد تفاعلت القوى السياسية مع الانتخابات النيابية الأولى وأبرزت مرحلة الترشح مشاركة (20) حزباً وتنظيماً سياسياً، استطاعت ثمانية منها الحصول على مقاعد في مجلس النواب وهي:

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المقاعد التي حصل عليها	عدد الأصوات
1	المؤتمر الشعبي العام	122 مقعداً	640.522 صوتاً
2	الحزب الاشتراكي اليمني	56 مقعداً	413.984 صوتاً
3	التجمع اليمني للإصلاح	63 مقعداً	282.545 صوتاً
4	المستقلون	48 مقعداً	606.201 صوتاً
5	حزب البعث العربي الاشتراكي	7 مقاعد	80.362 صوتاً
6	حزب الحق	مقعدين	18.659 صوتاً
7	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	مقعد واحد	52.303 صوتاً
8	الحزب الديمقراطي الناصري	مقعد واحد	4.576 صوتاً
9	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	مقعد واحد	6.191 صوتاً

خامساً.. الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التي لم تفز بالمقاعد:

إن التعدد الحزبي لم يقتصر على الأحزاب والتنظيمات السياسية - التي حصلت على التمثيل النيابي في السلطة التشريعية (مجلس النواب) فحسب - بل شمل الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي قدمت مرشحين في الانتخابات البرلمانية الأولى، ولكنها لم تفز بمقعد برلماني في أي دائرة انتخابية وقد بلغ عددها 14 حزباً وتنظيماً سياسياً.. ورغم ذلك فإن لها وجودها في ميدان العمل السياسي، وحصدت أصواتاً من خلال مرشحيها الذين خاضوا الانتخابات بكل مراحلها، وفيما يلي قائمة بعدد الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب على النحو التالي:

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المرشحين	عدد الأصوات التي حصل عليها	ملاحظة
1	رابطة أبناء اليمن (رأي)	87 مرشحاً	16.155 صوتاً	
2	الجبهة الوطنية الديمقراطية	20 مرشحاً	3793 صوتاً	
3	اتحاد القوى الشعبية	25 مرشحاً	266 صوتاً	
4	التجمع الوحدوي اليمني	10 مرشحين	1855 صوتاً	
5	حزب جبهة التحرير	24 مرشحاً	1706 أصوات	
6	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	8 مرشحين	532 صوتاً	
7	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	6 مرشحين	148 صوتاً	
8	الحزب القومي الاجتماعي	6 مرشحين	124 صوتاً	
9	الحزب الديمقراطي الثوري	2 مرشحين	78 صوتاً	
10	الرابطة (القيادة الشرعية)	2 مرشحين	30 صوتاً	
11	لحركة الديمقراطية	مرشحاً واحداً	71 صوتاً	
12	منظمة حزب البعث العربي	مرشحاً واحداً	34 صوتاً	
13	مؤتمر التلاحم الوطني	مرشحاً واحداً	16 صوتاً	
14	الجبهة الديمقراطية	مرشحاً واحداً	15 صوتاً	

لقد استعرض الباحث - في دراسته التحليلية انتخابات 27 أبريل 1993م - كمثال على عدم الاختلاف على النظام الانتخابي؛ إذ بينت الدراسة التحليلية حجم الأحزاب والتنظيمات السياسية.. كما بينت الدراسة بجلاء قدرات الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخبراتها في صياغة البرامج الانتخابية وتسويقها، وجذب الناخبين.. وكان من الطبيعي أن تُنتج التجربة النيابية الأولى للدولة اليمنية الجديدة، ثمانية أحزاب، وتنظيمات سياسية فاعلة حققت نجاحاً؛ بحصولها على مقاعد في السلطة التشريعية (مجلس النواب) وهي: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الحق والتنظيم الشعبي الناصري والحزب الديمقراطي الناصري وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.. كما كان من الطبيعي أن تنتج التجربة النيابية الأولى للدولة اليمنية الجديدة (14) من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي حصلت على أصوات الناخبين، بغض النظر عن حجم تلك الأصوات.

خلاصة القول: أن النظام الانتخابي الفردي - الذي نفذ في الانتخابات النيابية الأولى في 27 أبريل 1993م - لم يكن عائقاً أمام الانتخابات النيابية، ولم تجد الدراسة تدمراً من الأحزاب والتنظيمات السياسية - فيما عدا المرأة - التي تطالب بتحديد نسبة لمشاركتها، وإذا كانت الدراسة قد أخذت تفاعلات القوى السياسية - مع الانتخابات النيابية الأولى - كنموذج لمعرفة قدرة المجتمع اليمني - في التعامل مع النظام الانتخابي الفردي - التي أظهرت نجاحاً لا يستهان به في الانتخابات النيابية الثانية في عام

1997م والثالثة في 2003م.. إلا أن ذلك النجاح لم يحل دون المطالبة بتغيير النظام الانتخابي، إذ انقسمت القوى السياسية إلى فريقين: الأول: يرى أن النظام الانتخابي الفردي هو الأسهل والأقرب؛ للتكيف مع المكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية.. ويشترطون أن تكون اللجنة العليا للانتخابات محايدة، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات، تضمن حياد الإعلام والمال العام، وإعادة بناء السجل الانتخابي، تلك أبرز المشكلات التي كانت تطالب أحزاب المعارضة بمعالجتها، خلال التجارب الانتخابية الثلاث التي جرت في الجمهورية اليمنية، وعدد من الأحزاب الصغيرة تطالب بالقائمة النسبية.. وسيتبين من خلال العرض التالي: أن المطالبة بتغيير النظام الانتخابي كانت ثانوية ولا تشكل أولوية لأحزاب المعارضة.. وبذلك فإن القول بأن النظام الانتخابي، كان سبباً مباشراً لاختلاف القوى السياسية في الساحة اليمنية لم يكن دقيقاً؛ لأن ما تلا الانتخابات الأولى، هو الاستمرار في إجراء الدورات الانتخابية النيابية الثانية والثالثة وكذلك الانتخابات المحلية في 2001م والانتخابات المحلية والرئاسية في 2006م دون أن يكون النظام الانتخابي بعيداً عن التوافق بين القوى السياسية، الأمر الذي يجعل الباحث يعتقد أن القوى السياسية تدرك أن الاتفاق على نظام انتخابي يصنعه اليمنيون، يتناسب مع الخصوصية اليمنية، ومستوى الوعي الشعبي بالنظم الانتخابية.

أحزاب المعارضة وتداعيات الصراع السياسي:

تكمن خلف الصراع السياسي في اليمن أسباب (حقيقية) تتضح معالمها في التحضيرات العملية لإجراء الانتخابات النيابية الرابعة، في موعدها المحدد في 27 إبريل 2009م وفق نصوص القانون.. إذ هددت أحزاب اللقاء المشترك بالمقاطعة، وقالت إن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، سوف يؤدي إلى فتنة، ما لم يتم العمل على تنفيذ مطالب هذه الأحزاب المتمثل في الآتي (1)

- إعطاء فرصة مناسبة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ لمناقشة التعديلات الدستورية، اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي، بما في ذلك القائمة النسبية.
- إعطاء فرصة مناسبة للأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب؛ لتتمكن من استكمال مناقشة المواضيع، التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات، وتضمن ما يتفق عليه في صلب القانون.

- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

لقد طرحت أحزاب اللقاء المشترك مسألة إصلاح النظام الانتخابي كمسألة عرضية، ولم تكن قضية جوهرية.. وهو ما يوحي بأن النظام الانتخابي لم يشغل مساحة كبيرة في الأزمة السياسية (1) واعتبرت أن التعديلات الدستورية، اللازمة لتطوير النظام السياسي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات؛ وفقاً لما ينص عليه القانون هي: القضايا الجوهرية المسببة للأزمة السياسية، وبناءً على ذلك طلبت أحزاب اللقاء المشترك من التنظيم السياسي الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) تأجيل الانتخابات الرابعة عن موعدها المحدد، وهنا يتضح أن رغبة التأجيل لم تصدر من المؤتمر الشعبي العام، بقدر ما كانت مصلحة مباشرة لأحزاب اللقاء المشترك.. وعلى إثر ذلك استجاب رئيس الجمهورية لذلك الطلب؛ ليتجاوز اليمن حالة الاحتقان السياسي الذي نشأ.. ووجه الدعوة لأحزاب اللقاء المشترك إلى أكثر من جلسة حوار أسفرت، عن تشكيل اللجنة المشتركة من ممثلين عن أحزاب اللقاء المشترك وعن المؤتمر الشعبي العام.. أفضت إلى اتفاق 2009/2/23م (الذي عرف باتفاق فبراير) إذ تم الاتفاق - بين القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب - على تقديم صيغته إلى المجلس النيابي، الذي جاء نصه كما يلي (2):

بعد حوارات عدة - دعا إليها ورعاها الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب، ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا، وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة، في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها أطراف العمل السياسي كافة - فإن الموقعين أدناه من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب - ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي - يتقدمون بالطلب إلى هيئة رئاسة مجلس النواب، باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة

لتعديل المادة (65) من الدستور، المتعلقة بمدة مجلس النواب أو من خلال حكم انتقالي؛ بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين.. نظراً لعدم توفر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات التالية:

أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي، بما في ذلك القائمة النسبية.

(21) قد يعود السبب في ذلك إلى اعتقاد المشترك أن المؤتمر الشعبي العام قد لا يقبل بالقائمة النسبية.

(22) <https://www.almotamar.net/news>

ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية - الممثلة في مجلس النواب - من استكمال مناقشة المواضيع، التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات، وتضمنين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات؛ وفقاً لما ينص عليه القانون.

وبناءً على ذلك، صوت مجلس النواب على التمديد بعد توقيع اتفاق فبراير 2009م، وبدأ التواصل مع قيادات أحزاب اللقاء المشترك - الممثلة في مجلس النواب - لبدء العمل على تنفيذ ما ورد في إعلانات أحزاب اللقاء المشترك وحلفائها وأنصارها.. إلا أن أحزاب اللقاء المشترك، أظهرت ممارسات غير دستورية، ومن ذلك إعلان ملتقى التشاور الوطني في 22 مايو 2009م (1) الذي نتج عنه تشكيل ما أطلقت عليه لجنة تحضيرية للتشاور الوطني؛ بهدف خلط الأوراق، وإرباك المشهد السياسي، ونسف ما وقعت عليه من اتفاق في 23 فبراير.. ويعتقد الباحث أن أحزاب المشترك بإعلانها لجنة تحضيرية للتشاور الوطني في 22 مايو 2009م قد مارست (المراوغة) عندما استفادت من الاتفاق في التمديد لمجلس النواب، ثم أعلنت الانقلاب عليه، وصنعت وثيقة (الإنقاذ الوطني) التي كانت عبارة عن تصور لكيفية الوصول إلى السلطة، خارج إطار الممارسة الديمقراطية وآلياتها الانتخابية (2) إذ تشير المعلومات الموثقة إلى أن النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام (3) اتصل بقيادة الأحزاب الممثلة في مجلس النواب واحد واحداً وسألهم: هل هذا بديل عن حواركم مع المؤتمر لتنفيذ اتفاق فبراير؟ فردوا جميعاً بالنفي (4) ورغم ذلك النفي، فإن المشاورات غير الرسمية - التي جرت بين النائب الثاني لرئيس المؤتمر، وبعض قادة المشترك - قد أعقبها رد رسمي مكتوب من أحزاب اللقاء المشترك حول أعمال اتفاق فبراير، في رسالة موجهة إلى النائب الثاني لرئيس المؤتمر بتاريخ 11 يوليو 2009م وهي رسالة مطولة كان مضمونها التالي (5):

- أن اتفاق 23 فبراير 2009م قد مثل مخرجاً لكل القوى السياسية، ووضعها أمامها خيار الحوار الوطني، خاصة بعد أن تجددت الاشتباكات في صعدة، وظهور حالة تمرد في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية.. بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الاختلالات الأمنية.

(23) الصحوة نت المنعقد في 23 مايو 2009 م.

(24) <https://almasdaronline.com/articles/46053> المصدر أونلاين، 7 سبتمبر/أيلول 2009م.

(25) النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام في تلك الفترة هو الدكتور/عبد الكريم الارياني.

(26) كتاب هذا بيان للناس - الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام 2009م ص3.

(27) نفس المرجع ص4.

- يحمل الاتفاق الأحزاب والقوى السياسية، مسؤولية السير نحو إصلاح أوضاع البلاد، التي تبدأ بتوفير المناخات السياسية.

إن القراءة المتأنية لمضامين رسالة المشترك، تنبئ عن نية عدم الرضى باتفاق فبراير.. وقد اتضح ذلك؛ من خلال الشروط الجديدة التي وردت في نهاية الرسالة، التي أفصحت بجلاء عن التوصل من الحوار، ووضع شروط جديدة وهي كما يلي:

- تهيئة المناخات السياسية بوقف الحملات العسكرية والاعتقالات والمطاردات للنشطاء السياسيين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو من هم على ذمة أي قضايا سياسية، ودفع مرتبات كل من اتخذ قرار تعسفي بقطع راتبه من النشطاء السياسيين، وإطلاق الصحف الموقوفة، وهذا تنفيذاً لمضمون وجوهر الاتفاق في نصه، الذي يتضمن إعداد المناخات السياسية المناسبة لإجراء الحوار، ووقف التعبئة الخاطئة الممزقة للوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وإثارة العنصرية والمناطقية.

- بدء البحث عن آلية مناسبة - لإشراك كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني - وفقاً لما نص عليه الاتفاق، مع وضع ضوابط للحوار تنظم هذه العملية، بصورة تجعلها شفافة وتحت رقابة المجتمع.

- أن توضع كل قضايا البلاد على طاولة الحوار، بحيث لا يسمح بحوارات جانبية في القضايا الملتهبة كصعدة والجنوب وغيرها.. ودون مشاركة فعالة من قبل القوى السياسية التي ستشارك في الحوار، على أن تتوفر الظروف المناسبة لمشاركة جميع القوى، دون تحفظ أو استثناء، بما في ذلك قوى الحراك في الجنوب، والحوثيون والقوى السياسية في المنفى وغيرهم.

يرى الباحث أن القراءة الموضوعية لما ورد في رسالة المشترك الأنفة الذكر تبين سوء تفسير النص الوارد في اتفاق 23 فبراير 2009م والذي يقول "ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا، وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وأمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة..." وهنا ظهر المراوغة في استخدام النصوص (المطاطة) الذي حدا أحزاب المشترك لجعل تهيئة المناخات السياسية الملائمة للحوار بديلاً عن الإعداد للانتخابات النيابية، ولم تعد أحزاب المشترك تتحدث عن القضايا الجوهرية المتعلقة بالنظام الانتخابي وأدواته.. والأكثر من ذلك: أن أحزاب المشترك سلمت للمؤتمر الشعبي العام في 26/7/2009م رسالة من المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك جاء فيها ما يلي (1) "قررنا تعليق اللقاءات حتى نلمس جدية منكم في اتخاذ الإجراءات؛

لتنفيذ ما جاء في رسالتنا الموجهة إلى عبد الكريم الأرياني بتاريخ 11 يوليو 2009م " وهي الرسالة التي فسرت الجملة الواردة في اتفاق فبراير " إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وأمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة " الأمر الذي أدى إلى توقف الحوار حتى شهر ديسمبر 2009م عندما دعا رئيس الجمهورية - في عيد الأضحى المبارك - إلى حوار شامل لا يستثني أحداً.. وعلى إثر دعوة رئيس الجمهورية، بذلت جهوداً مشتركة من أطراف الصراع السياسي، إلا أن استراتيجية أحزاب اللقاء المشترك كانت قد اعتمدت أسلوب التصعيد واستخدام الرسائل السياسية ذات التفسيرات المتضاربة؛ فقد لاحظنا تغيراً في ترتيب أولويات تلك الأحزاب: فبعد أن كان من أولوياته إصلاح النظام الانتخابي وآلياته - بما في ذلك السجل الانتخابي - باتت أولوياتها المناخات السياسية المناسبة، واللجوء إلى إنشاء كيانات سياسية غير دستورية ومحاولة إحلالها محل المؤسسات الدستورية، ومن ذلك اشتراط العمل بخياراتها غير الدستورية، التي تضمنها رسالة المشترك وهي:

الخيار الأول: أن تنهض بهذه المهمة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني، والبناء على ما أنجزته حتى الآن في هذا الاتجاه، وتسريع وتائر عملها، بما يفضي إلى انجاز المهام الحوارية، في أقصر وقت ممكن، وضمان الوصول إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل بنجاح.. على أن يحدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه - خلال فترة زمنية محددة - قائمة ممثليهم للحوار الوطني؛ ليشكل الجميع كيانا موحدًا للجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل، يتم فيها التشاور، وفتح الأبواب المغلقة، وتكثيف الاتصالات مع كل القوى في الداخل والخارج - دونما استثناء - وعقد لقاءات تمهيدية يتم فيها الاستماع لوجهات النظر وتوجيه مسارات الحوار، وفقاً لما ستسفر عنه هذه اللقاءات التمهيدية من آراء وجبهة، لكي يكون مؤتمر الحوار القادم قادراً على استيعاب كل القوى، وحل مشاكل البلاد بتعبيراتها المختلفة.

الخيار الثاني: تستمر اللجنة التحضيرية للحوار الوطني - المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني - في عملها وفقاً لبرنامجها المعلن.. وبإمكان السلطة أن تقوم بالحوار مع حلفائها خلال أمد زمني محدد، وما ستسفر عنه جهود الطرفين من نتائج، يتم طرحها على طاولة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي لا يستثني منه أحداً، وتناقش فيه كافة القضايا الوطنية، والحلول والمعالجات المقترحة بشفافية تامة، ووفقاً لضوابط وأمد زمنية، تلزم الجميع بتنفيذ ما يتم التوافق عليه.

ذلك ما ورد في رسالة المشترك، أما رد التنظيم السياسي الحاكم المؤتمر الشعبي العام، فقد عقدت لجنته العامة وحلفاؤه بتاريخ 8 يناير 2010م اجتماعاً؛ لتدارس ما ورد في الرسالة.. أسفر الاجتماع عن رفض المقترح الأول

(1) الذي ورد في رسالة المشترك، وتكليف النائب الثاني لرئيس المؤتمر، بإبلاغ المشترك بأن ما ورد في شروطهم لتنفيذ البديل الأول (مرفوض) جملة وتفصيلاً، ولكن يتم التوافق المقبول على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" بتشكيل لجنة مشتركة للتحضير لعقد مؤتمر للحوار الوطني لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م، وعلى أن تشكل اللجنة بالتساوي من المؤتمر وحلفائه ومن اللقاء المشترك ومن يريد أن يدخل معه.. ثم استأنف الحوار عقب 8 يناير 2010م بين المؤتمر والمشارك بحضور كل من: النائب الثاني لرئيس المؤتمر والأمين العام المساعد للشؤون التنظيمية، والأمين العام المساعد لشؤون الثقافة والإعلام - ومن جانب اللقاء المشترك: أمناء عموم الأحزاب الممثلة في مجلس النواب الموقعين على اتفاق 23 فبراير 2009م، وتم الاتفاق على أن المهمة الماثلة أمام الجميع، هي التوافق على آلية مزمّنة لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م. كما تم الاتفاق على أن يقدم كل طرف تصوراتته حول آلية الإعداد للحوار الوطني، وفي الاجتماع التالي، قدم ممثلو المؤتمر الشعبي العام تصوراً اعتمد على مبدئين هما أولاً: التطبيق الخلاق لاتفاق 23 فبراير 2009م، وثانياً: البحث في آلية تضمن البدء بحوار وطني عام وشامل: لا يستثنى منه أحد، ويؤمن بالجمهورية نظاماً، وبالوحدة قدراً ومصيراً، وبالديمقراطية نهجاً وأسلوباً.. وقد عرض الدكتور ياسين سعيد نعمان (2) تصورات قرأها على الحاضرين ولم تكن محل اتفاق؛ إذ طلب منه ممثلو المؤتمر الشعبي العام تقديم تلك الأفكار مكتوبة في الاجتماع القادم.. وأثناء الحوار اعترض اللقاء المشترك على الإشارة، إلى أن سقف الحوار محكوم بمبادئ الجمهورية والوحدة والديمقراطية، وعلى إثر ذلك جرت مشاورات (غير رسمية) تم التوصل فيها إلى صيغة توافقية، تحقق رغبة المشترك في إشراك الكيانات غير الدستورية التي أنشأها، وحرص المؤتمر الشعبي العام على المؤسسات الدستورية.. وقد اشتملت تلك الصيغة التوافقية على التالي "تشكل لجنة تحضيرية للحوار الوطني الشامل قوامها تسعون شخصاً بالتساوي، وتتكون من: المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأعضاء في اللجنة التحضيرية التي شكلها مجلس الشورى، ومن أحزاب اللقاء المشترك، وأعضاء في اللجنة التحضيرية التي شكلها اللقاء التشاوري للمشارك.. وتعد اللجنة اجتماعاتها في مجلس الشورى" وتشير المعلومات أن قيادات المؤتمر الشعبي العام أبلغت الأخوين (عبد الوهاب محمود، وعبد الوهاب الأنسي) أن هذا النص سيعرض على اللجنة العامة وربما يكون مقبولاً.. كما تم التأكيد لهما، أن هذا التنازل هو مقابل أن تعقد اللجنة اجتماعاتها في مجلس الشورى.. وقد وعدا بعرض النص على اجتماع المجلس الأعلى للقاء المشترك في اجتماعه الدوري يوم السبت 23 يناير 2010م.

(29) المؤتمر نت، 26 يوليو/تموز 2010، <https://www.almotamar.net/news/82853.htm>.

(30) كتاب هذا بيان للناس - الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام 2009م ص9.

لقد ظل المراقبون السياسيون والباحثون في مجال الديمقراطية، ينتظرون نتائج ذلك التوافق الذي عبر عنه عبدالوهاب الأنسي وعبد الوهاب محمود.. إلا أن سبت أحزاب اللقاء المشترك لم يأت بجديد، ولم يف بالوعود؛ فقد أصدرت أحزاب المشترك بياناً في يوم 24 يناير، ركز على العبارة المطاطة المتعلقة "بتهيئة المناخ السياسي والأجواء المصاحبة المطلوبة كمدخل ضروري للحوار الوطني الشامل" الأمر الذي أجهض نتائج الحوارات التي أجراها مع المؤتمر الشعبي العام.. وأنكر المشترك وجودها، ونسي رسائله الموثقة التي سلمها للمؤتمر الشعبي العام.. ولتلافي كل تلك الأخطاء، جرى لقاء بين: النائب الثاني لرئيس المؤتمر، وأمين عام حزب البعث، وأمين عام الإصلاح عقب صدور بيان المشترك الأنف ذكره، وطرحاً شروطاً جديدة، تضمنت أن يتم الإشارة، إلى أن الاتفاق هو بين أحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية للقاء التشاوري، وأن التوقيع يكون - باسم أحزاب اللقاء المشترك - بتفويض من اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التشاوري.. الأمر الذي دفع المؤتمر الشعبي العام إلى عقد اجتماع للجنة العامة، بحضور نائب رئيس المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي؛ لمناقشة هذا الطلب، وبحضور مستشارين قانونيين، واتخذت قراراً أفاد بأن مشروع المحضر ينص في عنوانه: أنه بين أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب، والمؤتمر الشعبي العام لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م، وأن إقحام اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري في اتفاق بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، لا معنى له سوى الرغبة في الهروب من الحوار وإضاعة الوقت.. كما إنه لا يوجد مسوغ قانوني للإشارة إلى أي من اللجنة التحضيرية المشكلة في مجلس الشورى أو اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التشاوري.. وأن أقصى ما يمكن أن يرد في نص المشروع - أو في التوقيع عليه - هو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وحلفاؤهم، وكل طرف حر في تحديد حلفائه.. على أن ينص الاتفاق أن التحضير للحوار الوطني الشامل لا يجوز أن يستتني أحداً، وقد تم إبلاغ رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك بهذا القرار في مساء يوم 2010/2/1م.

وبناءً على ذلك، عقد لقاء بين ممثلي أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وممثلي المؤتمر الشعبي العام في 2010/2/3م في منزل الدكتور عبد الوهاب محمود(1) وقدم ممثلو المؤتمر إلى الأخوة في المشترك مشروع النص التالي: تنفيذاً للاتفاق الموقع بين أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب والمؤتمر الشعبي العام يوم 23 فبراير 2009م الذي تم على أساسه تأجيل الانتخابات النيابية إلى شهر ابريل 2011م، وإعمالاً للمادة الأولى من الاتفاق التي تنص على ما يلي: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات

(31) كتاب هذا بيان للناس - الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام 2009م ص14.

المجتمع المدني من مناقشة التعديلات الدستورية، اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي - بما في ذلك القائمة النسبية - وبناءً على اتفاق المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب، على أن تشكل لجنة مشتركة للإعداد والتهيئة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل من عدد متساو تتكون من: المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وحلفائهم؛ لتقوم بالمهام المتعلقة بالترتيب للحوار الوطني.. أما ما يتعلق بالمادتين ثانياً وثالثاً من اتفاق فبراير 2009م فقد اتفق الطرفان على الحرص على إنجاز المهام القانونية، المؤدية إلى إجراء الانتخابات في أبريل 2011م في المواعيد الزمنية المناسبة.. وقد رد ممثلو أحزاب اللقاء المشترك: أنه لا يمكن التوقيع على هذا المشروع، إلا إذا نصت الفقرة (ب) على أن هذا الاتفاق هو مع اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللقاء التشاوري، وعلى أن التوقيع هو باسم هذه اللجنة، هذا هو الموقف النهائي الذي لا رجعة عنه.. وعلى ضوء هذا الموقف، عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، اجتماعاً في نفس اليوم 2010/2/3م لمناقشة الموقف وأصدرت قراراً بإبلاغ اللقاء المشترك، بأن باب التوقيع على مشروع الاتفاق سيظل مفتوحاً، ولكن استمرار الحوار في الموضوع مغلق.. ثم دعت اللجنة العامة - في اليوم التالي - وسائل الإعلام المحلية والخارجية، إلى اجتماع في مقر معهد الميثاق، تم خلاله وضع الجميع أمام حقائق ووقائع رحلة الحوار الطويل، الذي تم مع أحزاب اللقاء المشترك منذ اتفاق 23 فبراير 2009م وحتى 2010/3/4م.. وظلت الجهود الوطنية تتواصل من أجل منع التدهور، وقدمت المبادرات من المؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني؛ بهدف إنهاء الأزمة والعودة إلى الحوار، إلا أن تغنت القوى السياسية كان قد سلك طريقاً شيطانياً، أدى إلى تفجر الأوضاع في البلاد، وأعطى الفرصة للتدخلات الخارجية وتدويل الأزمة اليمنية.

إن دراسة سلوكيات القوى السياسية (1) بشأن إصلاح النظام الانتخابي، قد بينت أن النخب السياسية النافذة في اليمن، تعيش أزمة التعامل مع المؤسسات الدستورية والقانونية، وتسعى لإلغائها واستبدالها هيكل غير قانونية بها، وعدم الاعتراف بآليات العملية الانتخابية.. بمعنى أن تلك النخب تعد نخباً (مغلقة) لا تؤمن بالمشاركة السياسية الواسعة مع كافة المكونات والبشرية للدولة اليمنية، بل ولا ترغب في التعامل مع الآخر بموجب الدستور والنظام وعبر المؤسسات الدستورية.. وبسبب هذا الانغلاق، ذهبت النخب السياسية إلى طرق شتى، خدمت المخططات الخارجية لتدمير الدولة اليمنية الحديثة، التي انطلقت في 22 مايو 1990م.. فقد تبين أنه عندما تعتقد تلك النخب السياسية أن الانتخابات تحقق لها نجاحاً، فإنها تقدسها وتسعى لها.. وبذلك فإن انغلاق النخب النافذة في

(32) الدكتور/ علي مطهر العثري - مخرجات الحوار الوطني في اليمن بين الاتفاق والاختلاف قراءة تحليلية لرؤى القوى السياسية حول شكل الدولة - المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا - العدد الثالث 2022م - 1444هـ ص 210-217.

المعارضة، هو أحد الأسباب التي أدت إلى عدم تطوير التجربة في الاتجاه المأمول، إلى جانب الآثار السلبية لطبيعة التكوين الاجتماعي لليمن؛ إذ ما زالت القبيلة - وليست الأحزاب السياسية - هي أهم الفاعلين في الساحة السياسية الانتخابية.. وتعتمد معظم هذه الأحزاب على ولاءات قبلية محدودة، دون أن تدرك أن المكونات البشرية للقبيلة اليمنية، ينبغي أن تحصن بمفهوم الولاء الوطني، الذي يرفض التبعية الخارجية أياً كان شكلها أو نوعها.. وينبغي تمكين الفرد في القبيلة من تغليب الولاء الوطني الجامع لليمن الواحد والموحد، على الولاء لشيخ القبيلة، وأن السمع والطاعة لشيخ القبيلة، مرهون بمدى التزام الشيخ المنتخب بالولاء الوطني الجامع والشامل.

إن أزمة الممارسة الديمقراطية، وعدم القدرة على كسب ثقة الهيئة الناجبة، عميقة في تكوين تكتل اللقاء المشترك.. وهو ما أفقده القاعدة الجماهيرية؛ بسبب مواقفه المتقلبة؛ إذ من الواضح أنه يتميز بضعف البناء المؤسسي الديمقراطي، وتطغى على مناشطه المركزية والبيروقراطية، ويعتمد على عناصر قبلية وعشائرية لم تعد مقبولة في الوسط الشعبي.. الأمر الذي جعله يعتمد (الشخصنة) في الهيئات المدنية التي يسيطر عليها، ويرفض العمل الجماعي الديمقراطي في أغلب المناشط السياسية، معتمداً على القوى القديمة التي تمثل وجهاً من أوجه الأزمة السياسية الراهنة في الجمهورية اليمنية؛ لأن الوجاهات القديمة مازالت متمسكة بمواقعها القيادية، وترفض القبول بآليات العمل الديمقراطي.. أما ما ترفعه القوى السياسية من شعارات، فهو - في واقع الحال على الأرض - لا يعبر عن القنوات العملية؛ فهي ترفع الديمقراطية كشعار سياسي أمام الآخرين، وتماطل عملياً على مستوى التكوينات الداخلية لأحزاب المعارضة، وتنتقد السلطة وتكرر نفس أخطاء السلطة.. وبات الجامع لتكتل المشترك، هو إسقاط النظام وإحداث الفوضى؛ من أجل الوصول إلى السلطة بأي ثمن.. وقد تبين من خلال المؤشرات الميدانية أن آليات العمل الديمقراطي الانتخابي الحر، ليست على قائمة أولويات القوى السياسية؛ وذلك بسبب الممارسات غير السوية، التي ظهرت خلال التجارب الانتخابية السابقة.. الأمر الذي دفعها إلى استغلال الحركة الشبابية التي حاولت أن تثور ضد الفساد في 11 فبراير 2011م وتسلفت على أكتاف الحركة، وأصررت على هدم الدولة، وابتدعت انقلاباً غير مسبوق؛ إذ رفعت شعار (إسقاط النظام) إذ تفيد المعلومات الميدانية في ساحات التغيير، أن قيادات المشترك فرضت السيطرة المطلقة على منصات تلك الساحات، ومنعت الشباب من الوصول إليها، وفرضت المنتمين إليها، وجعلت من الساحات أداة للوصول إلى السلطة بأي ثمن، دون إدراك لمآلات تلك الشعارات، فقد أظهرت الأحداث السياسية اختفاء كافة مطالب إصلاح النظام السياسي.

المبحث الرابع

النظام الانتخابي الأفضل للجمهورية اليمنية

إن اختيار النظام الانتخابي الأفضل للجمهورية اليمنية، يستوجب الوقوف أمام الأولويات الأهم، للبلاد التي ينبغي أن تعمل القوى السياسية من أجل إنجازها.. وهنا يرى الباحث أن الأولويات التي ينبغي إنجازها هي: المصالحة الوطنية الشاملة، التي لا تستثني أحداً من القوى الوطنية، ولا شيئاً من قضايا الصراع السياسي المحتدم على الساحة اليمنية؛ بما يمكن اليمن من الانتقال من الصراع إلى السلام، ومن تسيد البنى التقليدية إلى معاصرة الحداثة والتحديث، وتمكين الشعب من اختيار حكامه عبر الاقتراع الحر المباشر.. وإسهام الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في منع التدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للجمهورية اليمنية، وإعطاء الفرصة لليمنيين؛ لمعالجة أوجاعهم فهم أدري بها من غيرهم.. وإسهام المنظمات الدولية، في إزالة معوقات التقدم وتحديث الدولة والمجتمع، وخلق بيئة وبنية ثقافية واجتماعية ديمقراطية تعزز الوعي السياسي، وتؤمن الاستقرار السياسي، وتحقق التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية.. والكف المطلق عن إعاقة الوحدة اليمنية؛ لأن الوحدة اليمنية قد برهنت على أنها عامل استقرار وسلام للمنطقة والعالم.. وقد قدمت بياناً عملياً على ذلك منذ انطلاقتها في 22 مايو 1990م وحتى 2011م.

أما اختيار النظام الانتخابي، فقد برهنت الدراسة - في مباحثها السابقة - أنه لا يمثل عقبة كبرى في طريق التحديث السياسي؛ إذ لاحظ الباحث حرص جميع القوى السياسية على إصلاح النظام (1) الانتخابي، بما يجعله يحقق الإرادة الشعبية في حرية الاختيار، وقد اختار المشرع اليمني النظام (الفردى) كونه النظام الذي توافقت إجراءاته مع القدرة الإدارية، المحكومة بمستوى التطور والوعي العلمي والمعرفي والمستوى الثقافي للناخب، وذلك لإتاحة الفرصة للمفاضلة - بين المرشحين - وليس بين الأحزاب، كما يظهر الحرص على التمثيل الجغرافي، وربط عضو مجلس النواب بناخبيه في الدائرة الجغرافية، وتمثيل مصالحهم المحلية، وتمكينهم من مساءلته، ومراعاة تدني مستوى الوعي السياسي لدى الناخب.. أضف إلى ذلك حداثة الأحزاب السياسية، وضعف قدرتها على القيام بالدور المنوط بها في مجال التدريب والتأهيل.. والتنوع بأهمية الدستور والقانون والنظم واللوائح، المتعلقة بنشاط الممارسة الحزبية، وندرة الممارسة العملية لآليات العمل الديمقراطي، في أطر وتكوينات الأحزاب السياسية حديثة النشأة في الجمهورية اليمنية.. ومن هنا تظهر الحكمة في اختيار النظام الفردي؛ ليتدرب عليه الناخبون ويمارسوا

(33) الدكتور/ علي مطهر العثري - مخرجات الحوار الوطني في اليمن بين الاتفاق والاختلاف قراءة تحليلية لروى القوى السياسية حول شكل الدولة - المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا - العدد الثالث 2022م - 1444هـ ص 225.

حرية الاختيار الحر المباشر لمن يمثلهم في مؤسسات الدولة.. وعلى مدى ثلاث دورات انتخابية - جرت في الجمهورية اليمنية - استطاع الناخبون والأحزاب السياسية تجاوز المشكلات الانتخابية، وحققوا قدراً كبيراً من النجاح الذي لا ينكره أحد.. وما يزال السعي جارياً؛ لكي يعمل النظام الانتخابي على رفع الوعي السياسي، وتحقيق التراكم المعرفي في الثقافة الديمقراطية، التي تمكن القوى السياسية من إجراء التعديل المناسب أو استبدال الأمتل في قادم التجارب الانتخابية.. وما زالت التجربة الانتخابية حديثة العهد، ولم يتجاوز عمرها الانتاجي سوى ثلاث دورات انتخابية نيابية نبيها في الجدول التالي:

م	الدورات الانتخابية النيابية	الدورات الانتخابية الرئاسية	الدورات الانتخابية المحلية	التعديلات الدستورية
1	1993م	1999م	2001م	1992م
2	1997م	2006م	2006م	2001م
3	2003م			

إن اختيار النظام الانتخابي الأفضل للجمهورية اليمنية، لم يشكل مشكلة سياسية - قد تكون سبباً مباشراً في تفجير الصراع السياسي - بقدر ما هي قضية فنية إدارية، قائمة على العلم والمعرفة، وهو قابل لتوافق الأحزاب السياسية، متى ما رأت بناءً على منهجية علمية موضوعية.. تحقق رغبة الإرادة الشعبية صاحبة المصلحة ومصدر السلطات؛ ولذلك فإن معطيات الوضع الراهن في الجمهورية اليمنية، تجعل الباحث يميل إلى الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي؛ لاعتقاده بأنه الأكثر ملاءمة لظروف الواقع السياسي في المرحلة الراهنة على أقل تقدير، انطلاقاً من إيمانه الراسخ بالمنهج العلمي الموضوعي.. كما إن ميله هذا لا يعبر عن موقف سياسي أو رغبة شخصية على الإطلاق، وإنما هو انحياز كامل للموضوعية العلمية؛ إذ لا يمكن المجادلة بشأن ضرورة إخضاع مثل هذه المسائل لذوي الاختصاص.. ومن هذا المنطلق، فإن الباحث يعتقد أن آخر خطوة في مسلسل إصلاح النظام السياسي في الجمهورية اليمنية، هي اختيار النظام الانتخابي، بعد دراسة أهم مدخلات واقع المجتمع بكافة مكوناته البشرية والجغرافية؛ وفق رؤية منهجية منضبطة وموضوعية، ينبغي أن تضطلع بها الجامعات اليمنية - وفي المقدمة جامعة صنعاء، ومراكزها البحثية المتخصصة - بالاعتماد على معياري (الخبرة العلمية والتطبيقية) لدى كادرها الأكاديمي، المتخصص المتميز والمشهود له في هذا المجال.. ومن هنا يرى الباحث، أن هناك أولويات ينبغي أن يسبق إنجازها اختيار النظام الانتخابي، وهي على النحو التالي:

- المصالحة الوطنية الشاملة.
- إعادة بناء المؤسسة الدفاعية والأمنية.
- استكمال بناء المجتمع المدني الديمقراطي.

- تعزيز الاندماج السياسي والاجتماعي.
- ترسيخ مبدأ الولاء الوطني - الذي لا ينسجم بأي حال - مع التبعية الخارجية، أياً كان شكلها أو نوعها.
- تحريك عجلة التنمية المستدامة.

الخاتمة واستشراف آفاق المستقبل:

في ختام هذه الورقة البحثية - التي تناولت النظام الانتخابي، وتداعيات الصراع السياسي في اليمن، كدراسة تحليلية للعملية الديمقراطية والحوارات التي جرت من أجل اصلاح النظام السياسي والانتخابي - فإن استشراف المستقبل يتطلب استعراض نتائج الدراسة التحليلية؛ من خلال مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة الورقة البحثية.. وبناءً على ما تقدم من العرض الموجز لأفضلية النظام الانتخابي، فإن الدراسية قد توصلت إلى تقرير النتائج والتوصيات؛ إذ تبين من الدراسة التحليلية لتجربة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية الأولى - التي جرت في 27 أبريل 1997م والممارسة العملية للنظام الانتخابي الفردي، وما تلا ذلك من الممارسة العملية لنفس النظام في الانتخابات النيابية الثانية والثالثة عامي 97 و2003م والانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م - أن النظام الانتخابي (الفردي) لم يكن محل اختلاف كبير بين القوى السياسية.. وتبين أن النظام الانتخابي كان محل توافق القوى السياسية.. وهذا يؤكد صحة **الفرضية الأولى**، أما **الفرضية الثانية**، فقد ذهبت إلى أن النظام الانتخابي - المعمول به في الجمهورية اليمنية - كان السبب الرئيس في تأجيج الصراع السياسي.. وقد برهنت الدراسة - من خلال التجارب الانتخابية - أن النظام الانتخابي لم يكن السبب المباشر في تفجير الصراع السياسي؛ فقد تعاملت معه كل القوى السياسية في مختلف العمليات الانتخابية.. ولم يشكل أولوية للأحزاب السياسية في حواراتها مع التنظيم السياسي الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) وكان مطلب تغيير النظام الانتخابي ثانوياً، الأمر الذي أدى إلى عدم صحة الفرضية، وهنا يأتي دور **الفرضية الثالثة** التي أشارت إلى أن التوافق على نظام انتخابي محدد، يعزز التداول السلمي للسلطة في الجمهورية اليمنية؛ إذ كل المؤشرات تؤكد على أهمية توافق القوى السياسية، شريطة أن يكون ذلك التوافق وفق الرؤى العلمية التي تعزز قوة الإرادة الشعبية.. وهو ما توصي به الدراسة من أجل المزيد من التوافق العلمي والموضوعي في المستقبل؛ لإرساء تقاليد العمل الديمقراطي، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتجنب البلاد ويلات الاختلاف والصراع السياسي.

التوصيات:

- توصي الدراسة بإجراء الإصلاحات السياسية التالية:
 - 1- إعادة بناء المؤسسة الدفاعية والأمنية.
 - 2- المصالحة الوطنية الشاملة.
 - 3- استكمال بناء المجتمع المدني الديمقراطي.
 - 4- تعزيز الاندماج السياسي والاجتماعي.
 - 5- ترسيخ مبدأ الولاء الوطني - الذي لا ينسجم بأي حال - مع التبعية الخارجية: أياً كان شكلها أو نوعها.
 - 6- تحريك عجلة التنمية المستدامة.
- توصي الدراسة بضرورة الالتزام بالمنهج العلمي، عند اتخاذ إجراء إصلاح النظام الانتخابي أو الاستبدال به.
- توصي الدراسة بضرورة دراسة خصوصيات المكونات الانتخابية، وعدم التسرع في اتخاذ أي إجراءات، في مجال آليات العمل الديمقراطي.
- توصي الدراسة بضرورة الاطلاع على الدراسات العلمية، المتعلقة بالنظم الانتخابية والاستفادة من توصياتها.
- توصي الدراسة بضرورة التجرد من الانتماءات السياسية والمناطقية والطائفية.. عند اتخاذ أي إجراءات تتعلق بالنظم الانتخابية.
- توصي الدراسة بالالتزام المصلحة الوطنية العليا، وعدم الأخذ بالرغبات الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع.

1. أحمد الصباب - الأسلوب العلمي في البحث - جدة دار عكاظ للطباعة والنشر 1980م.
2. الدكتور/ علي مطهر العثري - مخرجات الحوار الوطني في اليمن بين الاتفاق والاختلاف قراءة تحليلية لرؤى القوى السياسية حول شكل الدولة - المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا - العدد الثالث 2022م.
3. د/ علي مطهر العثري - المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007م الطبعة الأولى في 2008م، دار النشر مطابع التوجيه.
4. علي مطهر العثري - تقييم التجربة الدستورية في الجمهورية العربية اليمنية دراسة ميدانية في الفترة من 1962م وحتى 1988م، جامعة الرياض - كلية العلوم الإدارية - قسم العلوم السياسية - بحث تخرج محكم حصل الامتياز وفاز بجائزة دله لعام 1988م.
5. علي مطهر العثري - الحالة السياسية في اليمن المعاصر ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية، دراسة تحليلية نقدية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27 أبريل 1993م دار المعرفة للطباعة والنشر - صنعاء 1993م.
6. علي مطهر العثري - التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح - مطابع الكتاب المدرسي صنعاء ماي 2000م.
7. علي مطهر العثري - الديمقراطية وملحمة الوحدة ومستقبل اليمن مطابع الكتاب المدرسي - صنعاء 1996م.
8. الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الكبسي - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية - مطابع شركة الأدوية صنعاء 2002م.
9. المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية - القاهرة، 2004م.
10. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر.
11. فرانك بيلي _ معجم بلا كويل للعلوم السياسية - ترجمة: مركز الخليج للأبحاث 2004م.
12. محمد عبدا لله العثري - نظام الحكم في الإسلام - دار الفكر - بيروت 1968م.

13. د/ نعمان الخطيب - الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري - دار الثقافة - عمان 2006م.
14. عبد الرحمن بن خلدون بن محمد بن خلدون الحضرمي - تاريخ ابن خلدون المجلد الثالث - مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت بدون تاريخ.
15. محمد حسين الفرح - معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن 1962-1999م - مركز البحوث والمعلومات - وكالة الانباء اليمنية سبأ صنعاء 2002م.
- تقارير اللجنة الفنية باللجنة العليا للانتخابات البرلمانية 1993م.
16. التقرير الختامي للجنة الفنية المقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات صنعاء 1993م.
17. كتاب هذا بيان للناس - الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام صنعاء 2009م.
18. المؤتمر نت، 26 يوليو/تموز 2010،
<https://www.almotamar.net/news/82853.htm>
19. <https://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=14>
20. الصحوة نت المنعقد في 23 مايو 2009 م.
21. <https://almasdaronline.com/articles/46053> المصدر أونلاين، 7 سبتمبر/أيلول 2009م
22. أحمد الصباب - الأسلوب العلمي في البحث - جدة دار عكاظ للطباعة والنشر 1980م.